

الصفحة الرئيسية > أوباما في مواجهة الجمهوريين: yes you can

## أوباما في مواجهة الجمهوريين: yes you can

غسان دبية

قد يبدو للرئيس الأميركي باراك أوباما أن دهرأً بكامله قد مرّ منذ انتخابه رئيساً، يومها كان مفعماً بالتفاؤل وبقدرته على التغيير في بلد أثقلته عقود من الحروب الخارجية والأزمات الاقتصادية منذ ثمانينات القرن الماضي، الذي شهد صعود اليمين الأميركي إلى السلطة. هذا الإرث الثقيل عاد ليطلّ برأسه بأشكال مختلفة، بعضها أكثر تطرفاً كحزب الشاي، فها هو اليمين يُقارع باراك أوباما اليوم في أكثر معاركه احتداماً، وهي معركة رفع سقف الدين الأميركي، واضعاً شروطه القاسية بشأن الضرائب وخفض الإنفاق العام لسنوات مقبلة، راسماً بذلك مساراً سيؤدي إلى تفكيك «ميكانيزمات» الرعاية الاجتماعية، وقدرة الحكومة الأميركية على الاستثمار العام وإنقاذ الاقتصاد الأميركي من المزيد من التدهور. إن المفاوضات التي تدور حالياً في الكونغرس وخارجه تهدف إلى التوصل إلى اتفاق على سبل خفض العجزات في الخزينة للسنوات العشر المقبلة، وقد قدم أوباما تنازلات كبيرة للجمهوريين عبر اقتراحه جعل هذا الخفض يتأتى بغالبية من خفض النفقات لا عبر زيادة الضرائب، لكنه لم يفلح في ذلك، إذ إن اليمين الأميركي، الذي شعر بضعف أوباما ومحاولته الفاشلة لتقليد بيل كلينتون في التحول إلى الوسط، يُريد المزيد من التنازلات، فتاريخ 2 آب المفصلي يهدد بحدوث «ارمجدون مالي»، إذا لم يجرّ التوصل إلى اتفاق يجتنب الولايات المتحدة التعرّ في سداد دينها، إذ إن الأسواق العالمية ومؤسسات التصنيف المالية أطلقت تحذيراتها من مغبة هذا التعثر، وبدت الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي كإحدى دول أميركا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي، مثقلة بالديون وخاضعة لنظام سياسي متخلف، ومعرّضة لتدخل الدول والدائنين في شؤونها الداخلية. فالصين مثلاً، التي أصبحت أكبر دائني الولايات المتحدة الخارجيين، دعتها، عبر الهيئة العامة للنقد الأجنبي، إلى «أن تقوم سريعاً باتّباع سياسات مسؤولة من أجل تعزيز ثقة الأسواق العالمية، ومن أجل احترام وحماية مصالح المستثمرين!» للوهلة الأولى بدا اليمين الأميركي انتحارياً ينساق وراء عماه الأيديولوجي وكرهه لأوباما والليبراليين، بما يؤدي إلى سقوط الإمبراطورية الأميركية. قد يكون هذا صحيحاً، لكنه في الواقع يُدافع عن مصالح فئات وقوى في المجتمع الأميركي ازدادت نفوذاً وثراءً وقوةً منذ عام 1980. فمنذ مجيء رونالد ريغان إلى سدة الرئاسة تراجع الضرائب على الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفع وزادت الفوارق الاجتماعية، وتراجع الأجر الحقيقي للطبقتين المتوسطة والعامة، وزاد عدد الأغنياء وحصتهم من الثروة القومية، وتراجع الاستثمار العام في المفاصل الأساسية للاقتصاد من بنى تحتية وتعليم وصحة، وزادت سيطرة القطاع المالي والرعي على الاقتصاد الأميركي، وازدادت أرباحه وتراجعت الصناعة الأميركية، وزال الأمان الوظيفي لمعظم الأميركيين. وبالتالي، برزت فئتان مسيطرتان، الأولى تتمثل في الأثرياء، والثانية الطبقة الرعية المالية، المتمثلة في المصارف والمؤسسات المالية. في هذه المعركة، كما في المفاصل الأساسية في التاريخ الأميركي، يتبنى الجمهوريون مصالح هاتين الفئتين، فالمسألة لديهم ليست اقتصادية — تقنية، بل اقتصادية — سياسية، إذ إن الإجراءات المالية المطروحة لحل هذه الأزمة سيكون لها آثار توزيعية بين الفئات المختلفة في المجتمع، بمعنى أنّ الجمهوريين ليسوا بالمطلق ضد تزايد الدين العام، فهم، على سبيل المثال، دعموا إنفاق ريغان الكبير في الثمانينات، ما أدّى إلى زيادة العجز والدين في تلك الفترة إلى حوالي 60% من الناتج المحلي، وهم دعموا بوش الابن أيضاً، بعد مرحلة كلينتون في التسعينات التي حققت الولايات المتحدة فيها أعلى فائض مالي منذ عام 1951، فالرئيس بوش شن حروبه الخارجية وخفض الضرائب ما أدّى إلى زيادة العجز والدين العام إلى مستويات قياسية جديدة. مشكلة الجمهوريين اليوم أنهم شاهدوا الدولة تتدخل لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار في أزمته عامي 2008 و2009 عبر زيادة الإنفاق وخطط الإنقاذ المالي للمصارف والمؤسسات المالية، وهم يريدون الآن أن يمنعوا الإدارة الأميركية من تحميل الأغنياء والقطاع الرعي ثمن هذا التدخل، وبالتالي يريدون للفئات نفسها أن تريح مرتين: مرة عند التدخل التاريخي للدولة لإنقاذ النظام من الانهيار، ومرة أخرى بتحميل الطبقات الوسطى والعامة والاقتصاد الحقيقي ثمن هذا التدخل. يتعيّن على أوباما أن يواجه الجمهوريين، طبعاً إذا كان يريد أن يعيد إحياء «حلم التغيير»، ذاك الحلم الذي قاد الأميركيون إلى انتخابه. فعناصر هذه المواجهة متاحة عبر استخدام الأدوات الآتية: أولاً: على أوباما أن يقضي على فزاعة الدين العام، التي يشيعها الجمهوريون حالياً، فعلى الرغم من بلوغ الدين نحو 14 تريليون دولار، إلا أن الدين المحمول من الجمهور (الأشخاص، الدول الأجنبية، الاحتياطي الفدرالي) يبلغ فقط نحو 10 تريليونات دولار، أو نحو 70% من الناتج المحلي، وهذا هو الرقم الأهم. فعلى الرغم من كونه رقماً كبيراً بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلا أنه يبقى أدنى من مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي التي بلغت حوالي 108% بعد الحرب العالمية الثانية. ثانياً: لا بد لأوباما من تذكير الأميركيين بأن هذا النمو في الدين لم يكن اعتباطياً، ولم يكن نتيجة رغبة الليبراليين في تكبير حجم الدولة، بل كان نتيجة تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الأميركي من الانهيار، وأكثر من ذلك، كان من أجل منع انهيار المؤسسات المالية والمصرفية والشركات المملوكة من الأغنياء الجدد، الذين كانوا حتى عام 2008

يتغنون بالاقتصاد الحر إلى أن توسّلوا تدخل الدولة لإنقاذهم. فقد بلغت كلفة الإنقاذ المالي نحو 2.6 تريليون دولار وكلفة التحفيز المالي نحو 1 تريليون دولار، (علماً أن الإدارة الأميركية وضعت 12 تريليون دولار في خدمة الإنقاذ والتحفيز). وقد احتسب الاقتصاديان الأميركيان الان بلايندر ومارك زاندي أثر سياسات التدخل مقارنةً بسيناريو عدم التدخل من الدولة، فجاءت النتيجة أنه في عام 2011 سيكون الناتج المحلي الأميركي أكبر بـ 1.8 تريليون (أو ما نسبته 15%) وسيكون هناك 10 ملايين وظيفة أكثر، ومعدل البطالة أقل بـ 6,5 نقاط مئوية! ثالثاً: على إدارة أوباما أن لا تُستدرج إلى ملعب الجمهوريين، حيث يملكون اليد الطولى، بسبب سياساتهم الابتزازية ومحاولاتهم استخدام استحقاق 2 آب، لانتزاع تنازلات تنطوي على خفض النفقات، ولا سيما النفقات الاجتماعية والاستثمارية في السنوات العشر المقبلة. فحتى لو نجح الجمهوريون في فرض خططهم فإن هذا المنهج «المحاسباتي» لن يؤدي إلى نتيجة تذكر على صعيد خفض عبء الدين، ولذلك على إدارة أوباما أن تنقل المعركة إلى ملعب آخر، أي إلى اعتماد «الطرق الاقتصادية» لخفضه، وذلك عبر استعمال أدوات تكبير الناتج المحلي وخفض القيمة الحقيقية للدين العام، بدلاً من خفض النفقات الحكومية. فعلى الإدارة زيادة الاستثمار العام من أجل تحفيز جديد للاقتصاد الأميركي، الذي عاد إلى الترنح مجدداً، ومن أجل بناء اقتصاد منتج وأقوى، وعليها أيضاً أن تتبع سياسات نقدية تضخمية ترفع معدل التضخم في الاقتصاد إلى مستويات أعلى من تلك التي شهدتها البلاد منذ عام 1984، وذلك لخفض القيمة الفعلية للدين العام في السنوات العشر المقبلة. ففي تاريخ الولايات المتحدة الاقتصادي شواهد كثيرة على أن هذين العاملين (تكبير الناتج المحلي والتضخم) يتسمان بأهمية كبيرة على صعيد استيعاب زيادة الدين العام، ففي عام 1946 بلغ الدين العام إلى الناتج المحلي 108%، ثم انخفض هذا المعدل بتأثير التضخم إلى نحو 52% بحلول عام 1956، بحسب ما أشار إليه الباحثان الأميركيان جوشوا ايزنمان ونانسي ماريون. هذا هو تحدي أوباما الجديد، وطبعاً سيقاثل الجمهوريون (حماة الربيعين) هذا الحل، فهم يعلمون أنه الأمثل تقنياً، لكنهم يعلمون أيضاً أنهم بذلك سيخسرون مواقفهم المتقدمة في الاقتصاد، لكن ليس أمام الرئيس أوباما من خيار آخر، حيث لا يمكنه أن يكون كينزياً اليوم وفريدمانياً في اليوم التالي، ولا يمكنه أن يكون تغييرياً اليوم ويخضع لقوى الرجعية في اليوم التالي. فعلى كاهله حمل ثقيل، وهو الدفاع عن مصالح الأميركيين العاديين، وعن مستقبلهم وحقهم في حياة تتوافر فيها الصحة والتعليم والأمان الوظيفي للجميع. أليس، في نهاية المطاف، هذا هو الحلم الأميركي الحقيقي؟

اقتصاد

العدد ١٤٧٣ الخميس ٢٨ تموز ٢٠١١

## مقالات أخرى لغسان دبية:

[ماركس ضد سننسر | أزمة الرأسمالية اللبنانية: من تتحمل](#)[مسؤولية الانهيار إذا حصل؟ \[1\]](#)[ماركس ضد سننسر | سنغافورة أو بيروت أو طرابلس؟ قتل أمكنة](#)[الحياة في لبنان \[2\]](#)[ماركس ضد سننسر | طوفان «الخطوط» الاقتصادية في لبنان: الربعة](#)[القديمة + الماركنتيلية الجديدة \[3\]](#)[ماركس ضد سننسر | حول وثيقة بعدا الاقتصادية: التغيير الفعلي أم](#)[استمرار القديم؟ \[4\]](#)[التحديد في مصرف لبنان نهاته التغيير - 3: استغلال النموذج لإنهائه](#)

[5]

**Source URL (retrieved on 08/01/2017 - 11:46):** <http://www.al-akhbar.com/node/17662>

## :Links

<http://www.al-akhbar.com/node/280706> [1]<http://www.al-akhbar.com/node/280459> [2]<http://www.al-akhbar.com/node/280089> [3]<http://www.al-akhbar.com/node/279367> [4]<http://www.al-akhbar.com/node/279091> [5]